**الحذف وعدم الذكر ، مقاربةٌ في المصطلح والمفهوم**

**م.د محمد يونس علوان**

**وزارة التربية**

Me2798948@gmail.com

المستخلص:

 يختص هذا البحث في تدقيق النظر في مصطلحي (الحذف ، وعدم الذكر) ، فبعد أن يمرّ على مقاربة العلماء والدارسين الأقدمين منهم والمحدثين لهذا الموضوع ؛ يعمل على فرز مصداق كلّ مصطلحٍ ، والخروج برؤيةٍ جديدةٍ توضح الحدّ الاصطلاحي للحذف وعدم الذكر . وهذا البحث يتفرّد بحذف المفعول به دون سواه من المحذوفات ؛ لكون ميدان الحذف أوسع من أن يستوفيه هذا البحث ، وكذا لكون المفعول وحذفه قد وقع فيه أخذٌ وردٌّ بين العلماء والباحثين .

الكلمات المفتاحية: (الحذف ، عدم الذكر، الإثبات، ، ترك الذكر، السياق).

**Deletion and non-mention، an approach**

 **in the term and concept**

**dr. Mohammed Younis Alwaan**

**Ministry of Education**

**Abstract**

        This research is specialized in scrutinizing the consideration of the terms (deletion، non-mention)، after passing on the approach of scientists and scholars older than them and updated to this topic;

       This research is unique in the deletion of the effect exclusively from the deletions; because the field of deletion is too broad to be met by this research، as well as the fact that the effect and deletion has taken a response between scientists and researchers**.**

**key words: )**Deletion، non-mention، Evidence، Leave mention ، Context(**.**

**المقدمة:**

 الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمدٍ الصادق الأمين ، وعلى آل بيته الأطيبين الأكرمين ، وأصحابه المنتجبين .

أمّا بعد ؛ فهذا بحثٌ قام بنيانه على قدحة زندٍ أثارتها ملحوظةٌ لحظها الخبير العلمي الموكل برسالتي للماجستير ؛ في مثالٍ ذكرته لبيان قيمة السياق في الكشف عن المحذوف ، فما كان من الأستاذ الفاحص للرسالة إلّا أن همّش على المثال بقوله: إنّ هذا من قبيل عدم الذكر وليس الحذف ، وحينها آليتُ أن أعكف على تلمّس المائز بين المصطلحين ، وحدود كلٍّ منهما ؛ مستعينًا على ذلك بمصادر الأقدمين ، وما لحقها من مؤلفات المحدثين في الموضوع نفسه .

 وممّا وجدته خلطًا كبيرًا بين ما يسمّى( الحذف) ، و( عدم الذكر)، وهذا الخلط حاصلٌ من كون غالبية الأقدمين لم يقفوا عند هذه المسألة ، ولم يولوها عنايةً كبيرة ، وإنما أدرجوا كلّ ذلك تحت الحذف ومسائله ، وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ إلى أنهم لم يقولوا بالفريق بين الأمرين ، وكذا ما وقع تحت يدي من بحوث المحدثين ؛ إذ انتهجوا المنهج نفسه في ذلك .

 وفي حدود تتبّعي لتلك المسألة ؛ لم أجد من يقول بالفرق بين الحذف وعدم الذكر إلّا عبد القادر الجرجاني(تـ 471هـ) ، والزمخشري(تـ 538هـ) ، وابن هشام(تـ 761هـ) ، والزركشي(تـ794هـ) ، والسيوطي(تـ 911هـ) ؛ من المتقدمين ، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، والدكتور فاضل صالح السامرائي ، والدكتور صلاح الدين صالح حسنين من المتأخرين .

 وعلى ذلك سيكون البحث ساعيًا إلى إشخاص وجه الحقيقة في هذا الأمر ، وبيان ملامح المصطلحين .

 ولست أنسى أن أذكر أنّ بحثي هذا سيقتصر ، في مسألة الحذف وعدم الذكر ، على حذف المفعول به حصرًا من دون سواه من باقي المحذوفات ؛ اقتصارًا للكلام أولًا ، ولكونه قد وقع عليه الأخذ والردّ ثانيًا، غير أنّي قد أمرّ على أنواع المحذوفات الأخر بما يستلزمه سير البحث ؛ زيادةً في إشراق المقصد ووضوحه.

 وختامًا كلّي أمل أن يكون قلمي قد توخّى المحجة البيضاء في الأمر ، فلا يكتنفه العثار ، ولا يعتوره الشطط ، وإذا كان سهمي قد أخطأ مقصده ؛ فالله المستعان على تسديده ، ومن بعده من يقرأ هذا الوريقات ؛ ليلتمس لي العذر فيما يجده من نقص أو كبوة وقعت هنا أو هناك . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**البعد الاصطلاحي للحذف**

 للزركشي قولةٌ قرّر فيها البعد الاصطلاحي للحذف ؛ إذ قال : " الحذف خلاف الأصل... وهو اصطلاحًا : إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليلٍ." ([[1]](#endnote-1))

 أمّا ابن عصفورٍ (تـ669هـ) ؛ فقد وقف عند مسألة التفريق بين الاقتصار والاختصار ؛ إذ جعل كلّا منهما من قبيل الحذف ، فالأول : أن يًحذف المفعول والمتكلم لا يريده ، ومنه قوله تعالى : (**كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِين**) البقرة: ٦٠

، أي : أوقعوا هذين الفعلين ، والثاني : أن يًحذف المفعول والمتكلم يريده ، ومنه قول الشاعر :

 منعمةً تصون إليك منها كصونك من وراءٍ شرعبيٍّ

أي : تصون إليك منها الحديث ؛ لأن المرأة توصف بكتمان الحديث .([[2]](#endnote-2))

 وممن ذهب مذهب ابن عصفورٍ ؛ الدكتور فاضل السامرائي ؛ إذ جعل حذف المفعول على ضربين : الأول : أن يًحذف لفظًا لكنه مرادٌ معنى وتقديرًا ، نحو قوله **تعالى :( يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ)** البقرة: ٤٠ ، أي : أنعمتها ، وهذا الضرب من الحذف يسميه النحويون الحذف اختصارًا ، ولا يكون إلّا بدليلٍ . والثاني : أن يًحذف لفظًا وهو غير مرادٍ لا نيّةً ولا تقديرًا ، وهذا يسميه النحويون الحذف اقتصارًا ، نحو قوله تعالى : (**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**) الضحى: ٥، فحذف المفعول الثاني ؛ لعدم تعلّق الغرض به . ([[3]](#endnote-3))

 ثم يلمح الزركشي ملمحًا دلاليًّا في مصطلحي الحذف والإضمار معتمدًا على باب الاشتقاق فيهما؛ إذ الحذف من حذفتُ الشيء، أي : قطعته ، وهو مشعر بالطرح بخلاف الإضمار ، فإنّه من أضمرت الشيء ، أي : أخفيته ، ولهذا قالوا : (أنّ) تنصب ظاهرةً ومضمرة ، ومنه ذلك الفاعل الذي يُضمر ولا يحذف ، والمبتدأ قد يُحذف.([[4]](#endnote-4))

 وذهب الكفوي (تـ1094هـ) ، في التفريق بين الحذف والإضمار ، إلى أنّ الحذف " ما ترك ذكره في اللفظ والنية ، كقولك : أعطيت زيدًا . والإضمار : ما ترك ذكره من اللفظ وهو مرادٌ بالنية . " ([[5]](#endnote-5))

 ومن المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ، الذي قال : " يطلق الحذف على ما أصله أن يذكر ولم يذكر ، كحذف المبتدأ وحذف الخبر ... وحذف المفعول به ، الذي ينبغي ذكره ؛ كأن يكون عائدًا على اسم موصول ، نحو (هذا الذي أكرمت) ، أي : أكرمته ، وإذا لم يكن مما ينبغي ولا مما يتعلق غرضٌ بذكره ؛ فليس من باب الحذف . " ([[6]](#endnote-6))

وكأنّ الدكتور السامرائي ، بما ذكر ، يضع حدًّا للحذف زيادةً على كونه مما أصله أن يذكر ، بأن يكون منبغيًا ذكره في الكلام ، وإلّا فهو ليس من قبيل (الحذف) ، بل من قبيل(عدم الذكر) .

 وما لمسته من كلام الدكتور السامرائي أنّه يعدّ اللفظ الساقط من الجملة مما لا يتطلبه المقام أو مجريات الخطاب ؛ ليس حذفًا وإنما هو (عدم ذكرٍ) ، وهذا متضحٌ من قوله : " ومن عدم الذكر ما يسمى الحذف اقتصارًا ، نحو قوله تعالى : **(لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا)** مريم: ٤٢، فهذا ليس من باب الحذف ؛ لأنه ليس القصد تعلق السمع والبصر بمفعولٍ معينٍ ، ولكن القصد : لِمَ تعبدُ ما لا يتصف بصفة السمع والبصر ، فليس لهذين الفعلين مفعولٌ به في التقدير ، فهذا من باب عدم الذكر ، وليس من باب الحذف . " ([[7]](#endnote-7))

 ويقول الدكتور علي أبو المكارم بأنّ الحذف بوصفه ظاهرةً لغويةً بارزةً في اللغة العربية يؤدي البحث فيها إلى كشف بعض أسرار النظم ؛ يستلزم إسقاط صيغٍ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية يُفترض وجودها نحويًّا ؛ ضمانًا لسلامة التركيب ، وتطبيقًا للقواعد اللغوية . ([[8]](#endnote-8))

وكأنّ الدكتور علي أبو المكارم لا يرتضي أن يستصحب الحذف في الجملة تقديرًا فيها ، فهو مما لا معنى له ، وهو من قبيل العبث في اللغة ، فما التقدير عند الحذف إلّا معالجةٌ لقصور القواعد النحوية ، التي حين وضعت لم ترعَ الواقع اللغوي ، والأحرى أن توضع ضوابط قانونية جديدة تأخذ بالحسبان الواقع اللغوي وما تتجلى فيه من ظواهر . ([[9]](#endnote-9))

 وعلى الرأي نفسه توافق الدكتور صائل رشدي شديد حينما عدّ السابقين من النحويين ممن أفقدوا ، في نهجهم في الحذف، العربية جماليتها ؛ إذ عمدوا إلى تسويغ بعض ما اعترضهم من مشاكل نحوية ؛ تسويغًا أدى إلى ليِّ عنق النصّ . ([[10]](#endnote-10))

 فالحذف عدولٌ عن الأصل ؛ إذ الأصل في الكلام هو الذكر ، أي : أن يرد من غير حذفٍ ، والسبيل الوحيد لإعادة بنية الحذف إلى صورتها الأصلية هو تقدير المحذوف.([[11]](#endnote-11))

**شرط الحذف**

 حرصًا على لملمة كل ما يتعلق بموضوع البحث ؛ آليت أن أُفرد جانبًا منه لبيان شرط الحذف ؛ لما لهذه المسألة منه متين علاقةٍ ببيان حدود المصطلحين : الحذف وعدم الذكر . فقد نصّ أهل الشأن على شرطٍ لا بدّ من توافره ؛ لتجويز الحذف ، فهو ضابط لا يمكن من دونه اللجوء إلى الحذف في الكلام ، وهذا الشرط هو : حضور الدليل ، وفيه قال ابن جنّي (تـ392هـ) : " وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيءٌ من ذلك إلّا عن دليل عليه وإلّا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته . "([[12]](#endnote-12))

 والدليل الذي يبيح الحذف ؛ إمّا " حاليٌّ ، كقولك لمن رفع سوطًا : زيدًا ، بإضمار (اضرب) ... أو مقاليٌّ كقولك لمن قال : من أضرب ؟ : زيدًا . وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف فضلةً ؛ فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط ألّا يكون في حذفه ضررٌ معنوي ، كما في قولك : ما ضربت إلّا زيدًا ، أو صناعي ، كما في قولك : زيدٌ ضربته . " ([[13]](#endnote-13))

فالمستثنى في ( ما ضربت إلا زيدًا ) لا يجوز حذفه ؛ لأنه مقصود الكلام ، وحذفه يضرّ بالمعنى ، أما ( زيدٌ ضربته) ؛ فلا يصح حذف الهاء مع بقاء الاسم مرفوعًا ؛ لأن الفعل سيتسلط على الاسم المتقدم ، وهذا ما تأباه الصناعة النحوية . ([[14]](#endnote-14))

 فمن الملحوظ من كلام ابن هشام الذي سلف ذكره ؛أنّه قد جعل دليل الحذف على قسمين : أحدهما : الدليل غير الصناعي ، ويشمل الحالي والمقالي ، والآخر : الدليل الصناعي الذي يختصّ بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة ، ومن ذلك قولهم : قمتُ وأصكُّ عينه ، وتقديره : وأنا أصكّ عينه ، من حيث كون واو الحال لا تدخل عل المضارع المثبت الخالي من (قد) ([[15]](#endnote-15)).

فالذي دلّ على حذف (أنا) في الجملة ؛ قانونٌ تسالم عليه أهل اللغة يستدعي مجيء الواو الحالية قبل الاسم في هكذا تركيب لغوي .

 وللزركشي كلامٌ لا يخرج عمّا أوردتُ من قولٍ لابن هشامٍ ؛ إذ يشترط أن يكون في المذكور دلالةٌ على المحذوف ، إمّا في لفظه ، وإما في سياقه . فلا بد من أن يكون فيما أبقي دليلٌ عمّا ألقي ، والدليل إمّا مقالي يحصل من إعراب اللفظ ، فإذا كان منصوبًا يُعلم أنه لا بد له من ناصبٍ ، نحو : أهلا وسهلًا، أي وجدت أهلًا وسلكت سهلًا . وأمّا حالي يحصل من النظر إلى المعنى ، نحو قولنا : فلانٌ يحلّ ويربط ، أي : يحل الأمور ويربطها ، أي : ذو تصرف . وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير ، نحو قوله تعالى : **(قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)** يوسف: ٨٥ ، والتقدير : لا تفتأ ؛ لأنه لو كان الجواب مثبتًا لدخل حرفا التوكيد(اللام ، والنون) على الفعل مثل قوله تعالى : **(قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ)** التغابن: ٧ ، أو كقولنا : ضربتُ ، فإنّ اللغة قاضيةٌ بمحذوفٍ في الجملة ، من حيث كونها قضت أنّ لكلّ فعلٍ متعدٍ مفعولًا . ([[16]](#endnote-16))

 أمّا الدكتور فاضل السامرائي ؛ فله وقفةٌ عند الحذف الذي تقتضيه الصناعة النحوية ، الذي سبق ذكره ؛ إذ يقول : " والتحقيق أنّ الحذف الذي تقتضيه الصناعة النحوية لا يشترط فيه دليل ولا يدل عليه المعنى ، وكثيرٌ من مواطنه فيها اختلافٌ في تقدير المحذوف وفي مكانه بل في وجوده ، وذلك نحو : أخوك في داره . فالجمهور على أنّ فيها حذفًا واجبًا اختلف في تقديره أ هو (كائن) أو (مستقر) ؟ وذهب آخرون إلى أنه ليس فيه حذف. ([[17]](#endnote-17))

 فالصناعة النحوية هي من توجب تقدير جزءٍ محذوفٍ من الكلام من أجل استقامته مع قانون اللغة الذي ينبغي ألّا يُخالف في بناء الجملة .

**دواعي الحذف**

نصّ أهل الشأن ، في مقالاتهم، على الداعي من وراء الحذف ، ولماذا يلجأ الممارس للعملية التخاطبية إلى التضحية ببعض مكوناتها . وقد ارتأيت أن أسطر المهم من تلك الأسباب ، ولو بشكلٍ وجيزٍ ؛ لما لها من قويّ وصلةٍ بصلب الموضوع ، فكانت دواعي الحذف على النحو الآتي :

**1- كثرة الاستعمال :**

 لعل هذا السبب من أكثر الأسباب تداولًا عند النحويين ، فله أرجع سيبويه الحذف ، وأفرد له بابًا سمّاه( بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ) قال قبه : " وذلك قولك : هذا ولا زعامتك ، أي : ولا توهم زعامتك ... ولم يذكر (ولا توهم زعامتك) ؛ لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله مما يرى من حاله إنه ينهاه عن زعمه . " ([[18]](#endnote-18))، فالحذف واقعٌ هنا تخفيفًا على اللسان ؛ لكثرة دوران المحذوف في الكلام . ([[19]](#endnote-19))

2**- علم المخاطب** :

 إنّ اطلاع المخاطب على حال المتكلم يغني عن ذكر بعض مكونات الكلام ؛ اعتمادًا على ما سبق العلم بها، واشتهارها بين طرفي العملية التخاطبية ، حتى يكون ذكره وعدمه سواءً ، فلسان الحال قد يكون أنطق من لسان المقال ، ومن ذلك قولنا : بخيرٍ . لمن قال : كيف أصبحت ؟ . ([[20]](#endnote-20))

**3- مراعاة الفواصل الموسيقية:**

 يكثر هذا الداعي للحذف في القرآن الكريم ، وهو من مقتضيات الوقف على آخر الآية ، الذي يستلزم إسقاط ما لا ينسجم مع سابقاتها من الآيات ؛ تهيئةً لنغمٍ مرادٍ فيها ، ومقصودٍ خدمةً للدلالة العامة للآيات . ومن ذلك قوله تعالى : (**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**) الضحى: ٣، فحذفت الكاف ، وهي المفعول به ؛ لأنها على نية الوقف .([[21]](#endnote-21))

 وللدكتور عبد الأمير كاظم زاهد توجيهٌ لطيفٌ لحذف المفعول في حذف المفعول في سورة الضحى المذكرة آنفًا ؛ إذ يقول : " الوداع : وضعٌ يحصل بين الأحبة ، والقلى : البغض والكراهية ، فإكرامًا من الله تعالى للرسول –صلّى الله عليه وآله - ذكره مخاطبًا في الوداع ، ولم يذكره مخاطبًا في القلى ، ومنه يفهم أنه عبّر عن أنّ الله تعالى لا يبغض رسوله ولا غيره من المؤمنين ؛ لإطلاق الفعل به، فتحققت إرادة الإطلاق وفواصل الآي ، وتم الاكتفاء بالكاف (ودعك) في آنٍ واحدٍ . ([[22]](#endnote-22)) من حيث إنّ حذف المفعول به من جملة فعلية موجبٌ لإطلاق معنى الفعل .([[23]](#endnote-23))

4**- التعظيم والتهويل:**

 قد يتطلّب المقام أن يثبت لشيءٍ ما يهوّله ويجعله مخيفًا ، وهذا يتطلب ستره عن المخاطب " إذ تًترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال " ([[24]](#endnote-24))، ومن ذلك حذف جواب الشرط ؛ لإشراك ذهن المتلقي في تبيّن الجواب الذي يحمل دلالات الإعظام والتهويل ، وهذا كثيرٌ في القرآن الكريم ([[25]](#endnote-25))، ومنه وصف وقوف الكافرين على النار في قوله تعالى : **(وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)** الأنعام: ٢٧ ، " أي : لرأيت أمرًا فضيعًا لا تكاد تحيط به العبارة . " ([[26]](#endnote-26))

5**- تشويق المخاطب وإثارته ( الغرض النفسي) :**

 قد يعمد منتج النص الكلامي إلى إسقاط بعض أجزائه من أجل إثارة المخاطب ، وجعله يصغي إلى الخطاب بانتباهٍ عالٍ ؛ بحثًا عن المحذوف الذي تعمّد المتكلم ستره عنه([[27]](#endnote-27)) ومنه قوله تعالى : (**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا)** الإنسان: ٢٠ ، " فلم يتعدّ الفعل (رأيت) إلى مفعوله ، فهو محذوفٌ من الكلام ، ولعل من حكمة ذلك – والله أعلم – أن يُثار المخاطب وتتعلق نفسه بما خفي عليه من المرئي في الجنة ؛ تشويقًا وترغيبًا . فالمرء ، في سجيته ، طلعةٌ يهتاج فضوله لكل ما زوي عنه وكتم . " ([[28]](#endnote-28))

وفي توجيه الحذف في الآية نفسها ؛ قال الزمخشري : " ( رأيت) ليس له مفعول ظاهرٌ ولا مقدرٌ ؛ ليشيع ويعمّ ، وكأنه قيل : إذا وجدت الرؤية ثَمَّ ، ومعناه أنّ بصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيمٍ كثيرٍ وملكٍ كبيرٍ . " ([[29]](#endnote-29)) في حين نجد أنّ الفراء قدّر مفعولًا لـ(رأيت) بقوله : إذا رأيت ما ثَمَّ رأيت نعيمًا ، وصلح إضمار(ما) كما قيل : **(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)** الأنعام: ٩٤، والمعنى : ما بينكم . " ([[30]](#endnote-30))

6**- قصر زمان المتكلم عن استيفاء كل أجزاء الكلام** :

 قد يكون المتكلم في حالةٍ انفعاليةٍ وإثارةٍ نفسيةٍ لا يسمح زمن الخطاب بتطويل الكلام فيها ، فيوجب ذلك ذكر الأهم والتنازل عن سواه مما هو موكولٌ إلى علم المخاطب بظروف الخطاب ؛ إذ الاشتغال بذلك المحذوف يفضي إلى تفويت المهم من الكلام ، ومن ذلك ما يكون في باب التحذير ، نحو قوله تعالى **: (فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ)** الشمس: ١٣ ، أي : احذروا ناقة الله، فلا تقربوها . ([[31]](#endnote-31))

 وهناك داعٍ آخر للحذف أحسبه مندرجًا تحت هذا الداعي ، وإن كان الزركشي قد أفرده عنه وسمّاه " مجرد الاختصار والاحتراز من العبث بناءً على الظاهر ، نحو : الهلالُ والله ، أي :هذا ، فحذف المبتدأ استغناءً عنه بقرينة شهادة الحال ؛ إذ لو ذكر مع ذلك لكان عبثًا من القول " ([[32]](#endnote-32)). وما أجده في هذا الضرب من التراكيب اللغوية ؛ أنّ الحذف جاء بعد المفاجأة والدهشة التي تجعل المتكلم يأتي بما فاجأه فقط ، ولا يلتفت إلى ما عداه ؛ لقصر الزمن النفسي بين رؤية الهلال والرغبة بالإخبار عنها .

 **7- العموم والشمول :**

 قال الدكتور فاضل السامرائي : إنّ حذف المفعول في اللفظ مع إرادته في المعنى والتقدير؛ له غرضٌ آخر غير الإيجاز هو إخراجه مخرج العموم مع توافر الدليل على حذفه ، ومن ذلك قوله تعالى : **(وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى)** طه: ٧٩، أي : وما هداهم . فعلّةُ الحذف هنا ، فضلًا عن الإيجاز ، إخراج الفعل مخرج العام بإسقاط المفعول منه ، ف " فرعون لم يتصف بصفة الهداية البتّة ؛ وذلك إنه لو قال : ( وما هداهم ) ؛ لكان عدم الهداية مبتدأ بقومه ؛ إذ يحتمل أنه هدى غيرهم ، ولكنه قال :( وما هدى) ، أي : ما هدى أحدًا . " ([[33]](#endnote-33))

8**- زيادة الاهتمام بإثبات الفعل للفاعل :**

 قال الجرجاني ، وهو في صدد بيان الأفعال المتعدية وذكر المفاعيل لها : " وهذا نوعٌ آخر منه ، وهو أن يكون مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ قصده ، وقد عُلم إنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعولٌ سواه ، بدليل الحال ، أو ما سبق من الكلام إلا أنك تطّرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى، وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتخْلص له ، وتنصرّف بجملتها وكما هي إليه ، ومثاله قول عمرو بن معدي كرب :

 فلو أنّ قومي أنطقتني رماحهم نطقتُ ، ولكنّ الرماح اجرّت ([[34]](#endnote-34))

(أجرّت) فعلٌ متعدٍ ، ومعلوم أنه لو عدّاه إلّا إلى ضمير المتكلم ، نحو : ( ولكن الرماح أجرّتني) ... إلّا أنك تجد المعنى يُلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تُخرجه إلى لفظك ، والسبب في ذلك أن تعديتك له تُوهم ما هو خلاف الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يُثبت أنه كان من الرماح إجرارٌ وحبسٌ للألسن عن النطق ، وأن يصحح وجود ذلك ، ولو قال : (أجرتني) ؛ جاز أن يتوهم أنه لم يُعنَ بأن يثبت للرماح إجرارًا ، بل الذي عناه أن يبيّن أنها أجرته . " ([[35]](#endnote-35))

 وكأن الجرجاني ، بما سبق له من قولٍ ، يثبت أنّ من دواعي حذف المفعول ؛ تأكيد وقوع الفعل من الفاعل من غير التفاتٍ إلى من وقع عليه الفعل من كون ذلك خارج غاية المتكلم التي انصبّت على طرفي الإسناد من دون فضلة الجملة .

 وفي ذلك يقول الدكتور أحمد جمال العمري : " ففي هذه المواضع التي يكون الهدف فيها مجرد إثبات الفعل للفاعل ؛ يجب حذف المفعول ، ولا يذكر في الكلام ؛ لأن ذكره ينقض الغرض ، ويغير المعنى . " ([[36]](#endnote-36))

**صلة الحذف بالسياق**

 إنّ الذكر هو القالب المعياري للجملة العربية المتركبة ، في أصلها، من المسند والمسند إليه ، فهما ركناها اللذان لا يفترقان ولا يرتفعان ؛ إلّا أننا نجد ، في بعض التراكيب اللغوية ، خروجًا على هذا الشكل المعياري ؛ إذ يمكن وقوع الحذف في أي جزءٍ منها . ([[37]](#endnote-37))

وهذا الخروج عن المعيار يعد عمليةً اختياريةً ، يلجأ إليها المتكلم ؛ لتحقيق مقاصد معينة ، يسعى المتلقي، بدوره، إلى استنباطها عبر قراءته للنص ، في محاولةٍ منه للكشف عن أثر الحذف في صنع تماسك النص وخصوصيته . ([[38]](#endnote-38))

 وللسياق بالغ الأهمية في بيان طبيعة المحذوف والاستدلال عليه والكشف عن أسبابه التي دعت إلى وقوعه ، فالسياق هو من يبيح وقوع الحذف ، ويعول عليه ، بوصفه دالًّا على كل المحذوفات في النص. ([[39]](#endnote-39))

 وبناءً على قيمة السياق في الكشف عن المحذوف في العملية التخاطبية ؛ يرى المتتبع لسيرة أهل اللغة الأقدمين ؛ أنه لا يعدم احتفاءهم بعنصر السياق كونه بوصلةً تشير إلى المُسقط من البناء الكلامي، فهذا سيبويه (تـ180هـ) يفرد بابًا يسمّه " باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل . " ([[40]](#endnote-40)) ؛ قال في بعضه : " ومن ذلك قولهم : ( كل شيءٍ ولا هذا ) و( كل شيءٍ ولا شتيمةُ حرٍّ)، أي : إئتِ كل شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حرٍّ ، فحذف ؛ لكثرة استعمالهم إيّاه . " ([[41]](#endnote-41))

وكأن سيبويه ، في هذا ، قد اتكأ على شيوع هذه الجملة منقوصة بين الناس ؛ في الدلالة على المسقط منها ، وما ذاك إلّا تعويلٌ على سياقٍ خارجيٍّ في تلمّس المحذوف من الجملة .

 وبعد سيبويه يأتي المبرّد (تـ285هـ) بقوله : " كل ما كان معلومًا في القول جاريًا عند الناس ؛ فحذفه ؛ لعلم المخاطب . " ([[42]](#endnote-42))

 ثم يأتي ابن السراج (تـ316هـ) مؤكدًا ما سبق بقوله : " المحذوفات في كلامهم كثيرةٌ ، والاختصار في كلام الفصحاء كثيرةٌ إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون . " ([[43]](#endnote-43))

 وعقد ابن جني بابًا أسماه ( بابٌ في المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ) ، وفيه قال : " ومن ذلك أن ترى رجلًا قد سدّد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتًا ، فتقول : القرطاسَ والله ، أي: أصاب القرطاس ، فـ( أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتّة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به."([[44]](#endnote-44))

 وعلى هذا سار ابن يعيش (تـ 643هـ) ؛ إذ قال : " اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدة بمجموعها ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتها عليه ؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألّا تأتي به ، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا . " ([[45]](#endnote-45))

 فالسياق هو الأساس في بيان المحذوف وطبيعته ، والكشف عن الأسباب الداعية إليه ، فالتصرف في تأليف الكلام يخضع لمتطلبات سياقية يفرضها المناخ الخارجي للجملة، وهي أدلّةٌ شاخصةٌ على تحديد العناصر المحذوفة من الجملة .([[46]](#endnote-46))

 **القائلون بـ( الحذف) و (عدم الذكر)**

 بعد أن بينتُ ، فيما سبق، تعريف الحذف وشرطه ودواعيه ؛ أفرغُ الآن إلى مسألةٍ مفصليةٍ في البحث ، هي الكشف عن الفرق بين المصطلحين ( الحذف وعدم الذكر) ، وأقوال العلماء الأقدمين منهم والمحدثين في هذه المسألة ، قاصرًا كلامي على حذف المفعول من دون سواه ؛ بوصفه مناطًا للمصطلحين موضع البحث أكثر من غيرهما من المحذوفات .

 وابتداءً سأعمد إلى ذكر أول من ورد عنده مصطلح( عدم الذكر) و(الحذف) ، ثم أورد ما قيل في ذلك .

 وفي حدود تتبعي للمسألة وجدت أنّ أول من ورد عنده مصطلح (عدم الذكر) في سياق موضوع الحذف ؛ هو عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) ؛ إذ قال في معرض حديثه عن حذف المفعول به : " وإن أردت أن تزداد تثبّتًا لهذا الأصل ، أعني وجوب أن تُسقط المفعول ؛ لتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب ؛ فانظر إلى قوله تعالى : **(وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ)** القصص: ٢٣ – ٢٤، ففيها حذف مفعولٍ في أربعة مواضع ؛ إذ المعنى : ( وجد عليه أمةً من الناس يسقون ) أغنامهم أو مواشيهم ، و(امرأتين تذودان ) غنمهما و (قالتا لا نسقي) غنمنا (فسقى لهما) غنمهما ، ثم أنه لا يخفى على ذي بصرٍ أنه ليس في ذلك كله إلا أن يُترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقًا . " ([[47]](#endnote-47))

 فالمفهوم من نصّ الجرجاني هذا أنّ المفعول به قد يترك ذكره إذا أريد مزيد عنايةٍ بإثبات الفعل لفاعله مع الإعراض عن مَن اُلبس الفعل ، ومن هنا يكون الجرجاني أول من ورد عنده مصطلح (ترك الذكر) ، وإن لم يفصله عن الحذف كما فعل قسمٌ ممن جاء بعده بل جعله فرع الحذف ، أو أحد أنواعه ، فلم يكن عنده قسيم الحذف بل قسمه ، وهذا واضحٌ فيما سبق من قوله ، وزاده وضوحًا قوله : " فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلّا في حذفه وترك ذكره فائدةٌ جليلةٌ وأنّ الغرض لا يصلح إلا على تركه . " ([[48]](#endnote-48))

 ولعل ثاني القائلين بـ( عدم الذكر) الزمخشري ، وإن لم يصرح به اسمًا ، ولكنه طرقه معنى ومدلولًا، وكان ذلك عند تفسيره لقوله تعالى :(**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**) الإنسان: ٢٠ ؛ إذ قال : " ليس له مفعولٌ ظاهرٌ ولا مقدرٌ ؛ ليشيع ويعم ، كأنه قيل: وإذا أوجدت الرؤية ثمّ ، ومعناه أنّ بصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيمٍ كثيرٍ وملكٍ كبيرٍ . " ([[49]](#endnote-49))

 فالزمخشري ، بمذهبه هذا ، ينفي أن يكون للفعل (رأيت) مفعولًا ملفوظًا ولا مقدرًا ، ويجعل علّة ذلك شموله لكل ما سيراه في الجنة ، وكأن معنى شمولية النعيم يستلزم عدم ذكر المفعول حتى لا يتخصص بمرئيٍّ دون سواه .

وبذلك يكون الزمخشري غير مرتضٍ تقدير مفعولٍ للفعل بل يكتفي بإيقاع الفعل من الفاعل فقط دون بيان الجهة التي وقع عليها ، وهذا ما سمّي بـ( عدم الذكر) غير أنّ الزمخشري يفترق عن غيره في بيانه العلة؛ إذ يجعلها الشمول والعموم ، ولم يجعلها عدم إرادة ذكر المفعول في الجملة ؛ لخروجه من قصد المتكل.

 وهنا أقول : ما ضرَّ لو قُدّر لـ(رأيت) مفعولًا معينًا ، وليكن (ما الموصولة) ؟ فهل سينقص من عمومية النعيم والملك الذي سيراه الرائي في الجنة ، وبيان ما اشتملت عليه من عطاءٍ لمستحقيها ، فتقدير المفعول في الآية الكريمة يتساوق مع حاجة الفعل (رأيت) إلى المفعول ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمسّ جلالة المعنى وعموميّته بشيءٍ .

 أما القائل الثالث بعدم الذكر ؛ فابنُ هشام ؛ إذ حقّق فيما جرت عليه عادة النحويين في حذف المفعول حينما قالوا بحذفه اختصارًا إذا كان الحذف لدليلٍ ، واقتصارًا إذا كان لغير دليلٍ ([[50]](#endnote-50))، فقال ابن هشام : " والتحقيق أن يقال : إنه تارةً يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعه أو مَن أُقع عليه ، فيجاءُ بمصدره مسندًا إلى كونه عامٍّ ؛ فيقال : حصل حريقٌ أو نهبٌ ، ويتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفًا ؛ لأن الفعل يتنزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه **(رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ)** البقرة: ٢٥٨... إذ المعنى : ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة ... وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران ... هذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوفٌ، نحو : **(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)** الضحى: ٣. "([[51]](#endnote-51))

 والذي يتوضح لي أنّ ابن هشامٍ قد علّق الحذف وعدم الذكر بقصد المتكلم ، فإذا قصد إسناد الفعل للفاعل من دون العناية منه بالمفعول ؛ كان فقدان المفعول من الجملة يسمى( عدم ذكرٍ ) . أما إذا قصد المتكلم إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ؛ فالمفعول المفقود في الجملة يسمى (محذوفًا) . وهذا تفريقٌ واضحٌ بين المصطلحين ؛ إذ جعل لكلٍّ منهما موردًا خاصًّا به .

 ومن بعد ابن هشامٍ يأتي الزركشي على المذهب نفسه ؛ إذ جعل الحذف على ضربين : الأول: أن يكون مقصودًا ومرادًا إلا أنه حذف تخفيفًا مع وجود الدليل عليه ، وهذا الضرب لا بدّ من تقدير المفعول في كل موضعٍ بما يليق به ، ونحو ذلك قوله تعالى :**(إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)** البروج: ١٦، أي: يريده ، وقولع تعالى : **(فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى)** النجم: ٥٤، أي : غشاها إياه ، فالمفعول به في هكذا أمثال دلّ عليه أمران : الأول : اقتضاء الفعل له ، والثاني اقتضاء الصلة ، وهو الضمير الذي يعود على الموصول . ([[52]](#endnote-52))

أما الضرب الثاني ؛ فأن لا يكون المفعول مقصودًا أصلًا ، وينزّل الفعل المتعدي منزلة اللازم القاصر ، ويكون هذا الضرب حينما يراد وقوع الفعل نفسه فقط ، فيجعل المحذوف نسيًا منسيًّا ، كما ينسى الفاعل إذا بني فعله للمجهول ، وعند ذاك لا يذكر المفعول ولا يقدر ، ويسمى مماتًا مع كونه لازم الثبوت في العقل مقدرًا فيه ، ومن قبيل هذا الضرب قوله تعالى : **(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَلْبَابِ)** الزمر:9 ، وقوله تعالى **: (إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا)** مريم: ٤٢ .([[53]](#endnote-53))

فالمفعول ، في هذه الحالة ، على التحقيق عند الزركشي ، لا يعد من المحذوف ، فإنه لا حذف فيه بالكليّة .ومن ذلك يتضح أن الزركشي من القائلين بعدم الذكر ، وإن لم يصرح به اصطلاحًا بل بسطه معنى وأقام عليه الأمثال .

 ومن ذهب إلى القول بعدم الذكر ؛ السيوطي ؛ إذ نقل نص كلام ابن هشام سابق الذكر ، وأفرد له بابًا سمّاه ( قاعدة في حذف مفعول اختصارًا واقتصارًا )([[54]](#endnote-54))

 هذا ذكر من قال في هذه المسألة من الرعيل الأول من علماء العربية . أمّا المعاصرون ؛ فالدكتور أحمد عبد الستار الجواري كان منهم ؛ إذ قال : " كثيرًا ما يرد في العبارة القرآنية الفعل المتعدي إلى مفعولٍ ولا مفعول بعده ... والحق أنّ ورود الفعل المستحق للمفعول لا مفعولٍ إنما يكون مقصودًا به إطلاق الفعل في كل ما يسمح المقام بتصوّره مفعولًا ... أمّا إجازتهم عدم ذكر المفعول ؛ فمردّه إلى أنهم يذهبون إلى أنّ المفعول فضلة يجوز حذفها إذا دلّ عليها دليل ، وقد تحذف وإن لفم يدل عليها دليل . " ([[55]](#endnote-55))

وكلام الدكتور الجواري هذا ؛ هو عين ما ذهب إليه القائلون بـ( عدم الذكر) للمفعول ، وإن لم يصرح به جليًّا .

 ويأتي ، بعد ذلك ، الدكتور فاضل السامرائي ، وبضرسٍ قاطعٍ ، يفرق بين الحذف وعدم الذكر ، فيقول : " يطلق الحذف على ما أصله أن يذكر ولم يذكر ، كحذف المبتدأ وحذف الخبر ... وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره كأن يكون عائدًا على اسم موصولٍ ، نحو : ( هذا الذي أكرمت) ، أي : أكرمته ، فإن لم يكن مما ينبغي ذكره ولا مما يتعلق غرض بذكره ؛ فليس من باب الحذف . " ([[56]](#endnote-56)) ، ثم يقول : " وهناك فرق بين الأمرين ، وإلّا فلو جعلنا عدم الكر حذفًا ؛ لكان كل جمل العربية فيها حذفٌ بلا استثناءٍ ... ومن عدم الذكر ما يسمى الحذف اختصارًا ، نحو قوله تعالى : **(إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا)**ﱠ مريم: ٤٢، فهذا ليس من باب الحذف ؛ لأنه ليس القصد تعلق السمع والبصر بمفعولٍ معينٍ ، ولكن القصد لِمَ تعبد ما لا يتصف بصفة السمع والبصر ، فليس لهذين مفعول به في التقدير ، فهذا من باب عدم الذكر وليس من باب الحذف . " ([[57]](#endnote-57))

 أما الدكتور صلاح الدين صالح حسنين ؛ فلم يذهب بعيدًا عمّا قاله من ذكرتهم ، وإن لم يصرح بمصطلح عدم الذكر ، لكنه يقول إنّ من أغراض حذف المفعول به ؛ إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فيكون المتعدي بمنزلة اللازم ، نحو قوله تعالى **:(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ)** الزمر: ٩ ، أي : هل يستوي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث له ذلك . ؟ ([[58]](#endnote-58))

 هذا ما تحصّل لي من جملة الأقوال في الحذف وعدم الذكر ، وما أوردوه من فروقٍ بينهما .

 وما أراه يباين ما ذُهب إليه في تلك المسألة،هو ما سأذكره بعد عرض جملةٍ من الإشكالات على بعضٍ من كلمات من قال بالتفريق بين الحذف وعدم الذكر، وهي الآتي :

أولًا : ابتدئ مع عبد القاهر الجرجاني بوصفه أول من تكلم على هذا الموضوع ؛ إذ ابتدأ فصل الحذف في كتابه دلائل الإعجاز بقوله : " هو باب دقيق المسلك لطيف المآخذ عجيب الأمر شبيهٌ بالسحر ، فأنك ترى به ترك الذكر أفصح- من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة . " ([[59]](#endnote-59))

فمن البيّن أنّ الجرجاني لم يُخرج (ترك الذكر أو عدم الذكر) من (الحذف) ؛ لكونه سلك الأول في باب الثاني ، ولم يُفرد أحدهما عن الآخر ، فالحذف عنده هو (ترك الذكر) ، ثم أنه جعل (الذكر) قبالة (ترك الذكر) ، وهذا لازمه أن يكون (الحذف) قبالة( عدم الحذف) ، ويكون عدم الذكر وعدم الحذف أصلان فرعاهما الذكر والحذف .

ثانيًا : ما نجده عند الجرجاني حين تناول حذف المفعول ؛ إذ قال : " اعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية " ([[60]](#endnote-60))، ثم يعمد إلى بيان أقسام الأفعال المتعدية من حيث استلزامها للمفعول أو عدمه ، فيجعلها ثلاثة اقسامٍ : الأول : أن يُذكر الفعل المتعدي ،والمراد منه قصر إثبات معناه الذي اشتق منه للفاعل من غير التعرض لذكر المفعول به ، وفي هذا القسم يكون الفعل المتعدي كاللازم لا يُذكر له مفعولٌ لا لفظًا ولا تقديرًا ، ومثاله : فلانٌ يحلّ ويعقد ، وكأن المتكلم يريد : صار إليه الحلّ والعقد ، وصار بحيث يكون منه حلّ وعقدٌ ، وكذا قوله تعالى : **(وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى)** النجم: ٤٣، فالفعل في هذا القسم لا يُعدّى ؛ لأن الغرض منه إثبات معناه في نفسه للفاعل على الإطلاق . ([[61]](#endnote-61)) . والثاني : أن يكون الفعل المتعدي مفعولًا يريده المتكلم لكنه أسقطه من الكلام ؛ لدلالة الحال عليه ، وهذا القسم ينقسم على قسمين : أحدهما : الجليّ الذي لا صنعة فيه ، ومنه قولهم : أصغيتُ إليه ، أي : أذني . والآخر : الخفيّ الذي تدخله الصنعة ، وهذا له أنواع ([[62]](#endnote-62)) منها : " أن يكون معك مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ قصده ، وقد عُلم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعولٌ سواه بدليل الحال ، أو ما سبق من الكلام إلّا أنك تطّرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس ... وذلك ... أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، وتخلص به ، وتنصرف بجملتها وكما هي ، إليه . " ([[63]](#endnote-63))

 ثم يأتي الجرجاني على نوع الحذف هذا بمثالٍ هو : " قد كان منك ما يؤلم ، تريد : ما الشرط مثله أن يؤلم كلّ إنسانٍ ، ولو قلت : ما يؤلمني ؛ لم يفد ذلك ؛ لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك . " ([[64]](#endnote-64))

ثم يعلق الجرجاني على ما ذكر من مثالٍ بقوله : " فاعرف هذه النكتة، فإنك تجدها في كثيرٍ من هذا الفنّ مضمومةً إلى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أنّ القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تُعلم التباسه بمفعوله . " ([[65]](#endnote-65))

 ومن هنا يتبيّن أنّ الجرجاني ، في نوع الحذف هذا ، يجعل حذف المفعول لعلتين : الأولى: تأكيد العناية بثبوت الفعل لفاعله ، بصرف الاهتمام عن المفعول الذي لم يكن ، في هكذا حذف ، من غرض المتكلم . والثانية : الإشارة إلى أنّ الحدث الذي لابسه الفاعل متحققٌ في كل الذي مثله ، أي : أنّ حذف المفعول في هذا النوع يشيع دلالة التباس الفاعل بالفعل ويجعلها من شأن الجميع ، وبعبارةٍ أخرى أنّ الفعل الذي انفعل به الفاعل لو كان قد وقع على غيره لكان منه ما كان من الأول ، وهذا الأمر لا يتحقق بذكر المفعول ؛ لأنه يخصص جريان الحدث من الفاعل على مفعول الجملة ، فيحتمل ألّا يكون مع غيره .

 ولمّا عرفنا ما أراده الجرجاني من بيان قصد حذف المفعول في هكذا نوعٍ منه ؛ نراه يذكر مثالًا آخر في السياق نفسه ، قال فيه : " إذا أردت أن تزدد تبيّنًا لهذا الأصل ، أعني وجوب أن تُسقط المفعول ؛ لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوبٌ ؛ فانظر إلى قوله تعالى : **(وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ. فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ)** القصص: ٢٣ - ٢٤، ففيها حذف مفعولٍ في أربعة مواضع ؛ إذ المعنى : ( ووجد عليه أمةٌ من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم و(امرأتين تذودان ) غنمهما ، و( قالتا لا نسقي) غنمهما ، ( فسقى لهما ) غنمهما . ثم إنه لا يخفى على ذي بصرٍ أنه ليس في ذلك كلّه إلّا أن يُترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقًا ، وما ذاك إلّا أنّ الغرض في أن يُعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقيٌ ، ومن المرأتين ذودٌ ، وأنهما قالتا : لا يكون منّا سقيٌ حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقيٌ ، فأمّا ما كان المسقيُّ ؟ أ غنمًا أم إبلًا أم غير ذلك ، فخارجٌ عن الغرض ، ومُوهمٌ خلافه ... فاعرفه تعلمْ أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت إلّا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدةٌ جليلةٌ ، وأنّ الغرض لا يصح إلّا على تركه . "([[66]](#endnote-66))

 فالجرجاني ، في كلامه هذا ، يشير إلى أنّ المفعول ( تٌرك ذكره) ؛ إذ الغرض لا يتحقق إلّا به ، وكأنّ ذكر المفعول تعلق بما ذكره من مثالٍ هنا أو ما شابهه ، ولم يتعلق بما سبق من أمثلةٍ ذكرها في بدء بيانه لهذا النوع من الحذف ، تلك التي يقرر فيها حذف المفعول لوجود الدليل عليه ، ولم يقل عندها إنّ المفعول لم يُذكر ؛ لعدم إرادته في الكلام ([[67]](#endnote-67)). وهذا ، في نظري ، يدل على أحد أمرين : إمّا أن يكون الجرجاني قد اضطرب في تحقيق ما أراده من إثبات حذف المفعول للأغراض التي ذكرها ، وإمّا أنّه جعل ( الحذف) و(ترك الذكر) سيان ومترادفان ، وهذا ما أراه أرجح كفةً بدليلين : أحدهما : أنّ الجرجاني أشار في ذيل المثال الذي ذكره إلى هذا الترادف بقوله : " فاعرفه تعلم أنّك لم تجد لحذف المفعول في هذا النوع من الروعة والحسن ما وجدت إلّا لأنّ في حذفه وترك ذكره فائدةً جليلةُ ، وأنّ الغرض لا يصح إلّا على تركه . " ([[68]](#endnote-68)) ففي قوله هذا تصريحٌ بترادف الحذف وعدم الذكر ، وليس بينهما من فارقٍ .

والأمر الآخر : أنّه من المستبعد أن يقع الجرجاني في هذا الخلط ويفوت عليه المقصد ، وهو على ما هو عليه من دقيق نظرٍ ، وفرط تأملٍ ، وملكة صيّادة للطيف الأمور.

 وبذلك أخلص ، بعد تحقيق الأمر ، إلى أنّ الجرجاني لا يعدّ ممن فرّق بين الحذف وعدم الذكر ، وإنّما رادف بينهما على سواء المعنى والدلالة .

 وبعد أن أكملت الكلام في ردّ ما أورده الجرجاني ؛ انتقل إلى الدكتور فاضل السامرائي الذي أفاض في بيان الفرق بين الحذف وعدم الذكر في كتابيه : (الجملة العربية تأليفها وأقسامها) و ( معاني النحو) ، ولي مع الدكتور السامرائي وقفات هي :

 **الوقفة الأولى** : فيما رأيته منه حينما يأتي على بيان حذف المفعول ، فيجعله على ضربين : الأول : أن يحذف لفظًا لكنه مرادٌ معنى وتقديرًا ، وهذا الضرب يقدر في الكلام وله دليلٌ يدل عليه ، وهو المسمى( الحذف اختصارًا) . والثاني : ألّا يذكر المفعول ؛ لأنه غير مرادٍ في الكلام ، وهو المسمى( الحذف اقتصارًا ) .

 ثم يعقب الدكتور السامرائي على النوع الثاني بقوله : إنّه ليس من باب الحذف ؛ إذ لم يكن هناك محذوف أصله أن يذكر ثم وقع عليه الحذف بل الكلام استغنى عن المفعول ؛ عدم إرادته فاكتفي بالفعل والفاعل ، ولم يُذكر المفعول لا لفظًا ولا تقديرًا ونيةً .

فالأصل ، على ما يراه الدكتور السامرائي ، عدمُ الذكر ، ولهذا لم يسمّه حذفًا ؛ لأنه مشعرٌ بأن أصله الذكر ثم طرأ عليه الحذف ، ومثال عدم الذكر عنده قولنا : هو يكرم ويطعم ، أي : هو متصفٌ بهذه الخصلة ، أمّا عدمُ ذكر مَن المُكرم ومَن المطعم ؛ فمقصودٌ ؛ لأن المتكلم يريد مجرد الحدث مسندًا إلى فاعله دون تعلقه بشيءٍ آخر . ([[69]](#endnote-69))

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : **(لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى)**طه: ٥٢، " أي : لا يتصف بالنسيان ، إلا ترى لو قلت : هو لا ينسى المواعيد ، لكنت قيّدت عدم النسيان بالمواعيد ، وقد ينسى غيرها بخلاف ما لو قلت : هو لا ينسى ، أي : غير متصفٍ بالنسيان . " ([[70]](#endnote-70)) فتقدير المفعول في هكذا مواضع يفسد المعنى ؛ لأن المتكلم أراد أن يأتي بالفعل من دون مفعولٍ حتى يخبر بالحدث منسوبًا إلى فاعله من غير ذكر مَن وقع عليه الحدث . ([[71]](#endnote-71))

 وما أجده فيما سبق من قولٍ للدكتور السامرائي ؛ هو أنّ اجتثاث المفعول لفظًا وتقديرًا ونيّةً يُوجب عدم إيقاع الفعل على جهةٍ معينةٍ ، وهذا يخالف ما قرره الأسبقون من علماء النحو من كون الفعل المتعدي لا بد لم من مفعولٍ يعتمل فيه ، وتقديره يأتي استكمالًا لبناء الجملة العربية التي انتظمتها منظومةٌ قواعديةٌ تلزم مَن يعنى بأمرها الاعتناء بها والسير على نهجها . وفي ذلك قال الزركشي : " إنما يقدر النحوي القواعد حفها وإنْ كان المعنى مفهومًا ... ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالًا لا من حيث المعنى . " ([[72]](#endnote-72))

 والذي أراه أنّ هناك محذوفًا في مثل هكذا نمط جملي ، وغاية الأمر أنّه حُذف ليذهب به الذهن كل مذهبٍ ، أو لإطلاق وقوع الحدث على مفعولٍ عامٍّ غير مخصصٍ ؛ إذ من الممكن ، في كل ما ذكر الدكتور السامرائي من جملٍ و أن نقدر مفعولًا به عامًّا نحو( شيئًا) أو (أحدًا) ، أو أن نشتق مفعولًا من الفعل نفسه ، ومثال ذلك قولنا : لا يعطي ولا يأخذ ، أي : لا يعطي مطلق العطاء ، أو أيّ عطاءٍ ، ولا يأخذ مطلق الأخذ ، أو أيّ مأخوذٍ . فالحذف واقع في مثل هذه الأنماط الكلامية ، والسياق معينٌ على بيانه والكشف عنه .

 وما يعينني على توثيق ما ذهبتُ إليه ؛ الدكتورُ السامرائي نفسه ؛ إذ نراه حينما يمرّ على قوله تعالى : **(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)** الليل: ٥، يقرر أنّ المفعول إنما حذف هاهنا لغرض إطلاق وقوع الفعل على كل ما يناسب الوقوع عليه ([[73]](#endnote-73))، ولم نجد الدكتور السامرائي يسمّي هذا عدم ذكرٍ ، بل ساقه مساق الحذف وأغراضه ، ولم يقل أنّ المفعول محذوفٌ ؛ لعدم إرادة ذكره من قبل المتكلم ، بل قال إنه محذوفٌ ؛ لغرض إطلاق الحدث وعدم تقييده بمفعولٍ معيّنٍ .

ويزيد الدكتور السامرائي كلامًا يقف إلى جنب ما ادّعيتُ من كون المورد مورد حذفٍ ، والمفعول فيه مقدرٌ ؛ بقوله : إنّ الكلام قد لا يشترط وجود دليلٍ على محذوفٍ معيّنٍ فيه ، بل يكفي أن يدلّ الكلام على أنّ فيه حذفًا سواءٌ تعيّن المحذوف أو لم يتعيّن ؛ ولذلك وقع الاختلاف بين النحويين في تعيين المحذوف ومكانه بحسب ما يؤدي إله الاجتهاد . ومثاله قولنا : كنت عند خالدٍ فرأيت ، وكنت متخفّيًا فسمعت ، فحذفُ المفعول هنا كان بقصد الإبهام لكي يذهب فيه الذهن كل مذهبٍ . ([[74]](#endnote-74))

 هذا هو الأمر الأول في مقام الردّ على كلام الدكتور السامرائي ، أمّا الثاني ؛ فإنّنا لو قلنا بعدم الذكر في مثل الجمل التي ذكرها الدكتور السامرائي ؛ فكيف نفرّقه عن جملٍ قال فيها بحذف المفعول ؛ لدلالة السياق عليه ؟ ما دام أمر الحذف أو عدم الذكر ، على ما يراه الدكتور السامرائي ، موكولًا إلى قصد المتكلم ، فاذا أراد إثبات الفعل للفاعل فقط × اسقط المفعول وسمي ذلك( عدم ذكرٍ) ، أمّا إذا أراد الإخبار عمّن وقع عليه فعل الفاعل ؛ ذكر المفعول أو حذَفه بشرط وجود دليلٍ عليه . ([[75]](#endnote-75))فيا ليت شعري كيف لنا أن نعرف المفعول محذوفٌ أو أنه لم يُذكر ، مادام الأمر موكولًا إلى قصد المتكلم الذي لا يُتوصّل إلى معرفته إلّا من طريق اللفظ ؟

**الوقفة الثانية :** هي عدم الضبط عند الدكتور السامرائي في استعمال المصطلحين (الحذف وعدم الذكر) ، فمرةً يجعل الحذف في مقابل الذكر ، وذلك عند ذكره لقول النحويين : إنّ الأصل في الكلام الذكرُ ، ولا يُحذف منه شيءٌ إلّا بدليلٍ ([[76]](#endnote-76)) ؛ إذ نجده غير معقّبٍ على منطوق العبارة ، وفي ذلك إشارةٌ إلى ارتضائه منهم ([[77]](#endnote-77))، وهي تجعل بديل ذكر اللفظ حذفه ، فاللفظ إمّا مذكورٌ وإمّا محذوفٌ .

في حين نجده ، في موطن آخر، يجعل الحذف وعدم الذكر يتناوبان على المذكور ، فإن تعلّق به القصد ولم يُلفظ ؛ فهو محذوفٌ ، وإن لم يتعلّق به القصد ولم يُلفظ ؛ فهو من قبيل عدم الذكر ([[78]](#endnote-78))، وبذلك يكون الذكر مقابلًا للحذف وعدم الذكر .

 ويذكر ، في موطنٍ آخر، (الذكر) ؛ إذ قال : " وهو أن يذُكر في موطنٍ ما لا يذكره في موطنٍ آخر يبدو شبيهًا به ، وليس عدمُ ذكره من باب الحذف . " ([[79]](#endnote-79)) فالملحوظ هنا أنّ الذكر مقابلٌ لعدم الذكر وليس للحذف .

 ومن هنا أفرغُ ، بمخططٍ توضيحيٍّ، إلى اضطراب المصطلح عند الدكتور السامرائي ، وعدم دقّة استعماله ، مما يوقع في اللبس الموهم بالترادف . والمخطط هو الآتي :

 1- الحذف × الذكر

 2 - عدم الذكر × الذكر .

 والذي يتضح أنّ الدكتور السامرائي يجعل في مقابل الذكر الحذف وعدم الذكر ، أي : أنّ اللفظ في الجملة يطرأ عليه تغييران : الأول : أن يُحذف منها . والثاني : إلّا يُذكر فيها.

وفي هذا قلّة ضبطٍ للمصطلح ومصداقه من حيث إنّ الحذف هو ما يصيب ما أصله الذكر، أمّا عدم الذكر ؛ فليس كذلك ؛ إذ يصيب ما أصله إلّا يُذكر ، وهذا ما قرره الدكتور السامرائي نفسه ، ومن ثم يكون عدم الذكر لا يتناول ما أصله الذكر ، أي : لا يتناوب مع الحذف على اللفظ بل مناطه اللفظ الذي ليس بواجب الذكر في الجملة ، وإنما يكون ذلك بحسب المقام وما يقتضيه من ذكرٍ أو عدمه .

 وعليه يتبيّن أنّ عدم الذكر لا يكون قسيمًا للحذف على ما أصله أن يُذكر ، بل يختلف عنه تخصصًا وموردًا ومناسبةً .

**الوقفة الثالثة :** هي ما قاله عند مروره على دواعي الحذف بأنّ مما توجبه الصناعة النحوية وجود جزءٍ في الكلام إلّا أنه حذف منه . ([[80]](#endnote-80))

وسؤالي : لماذا لا يلحق المفعول به في المواطن التي ذكرها ، وسمّاها (عدم الذكر) ؛ بالحذف مع كون الصناعة النحوية تقتضي وجود مفعولٍ للفعل المتعدي ؟ إذ الأحرى أن نعتمد على منهجٍ موحّدٍ في التعاطي مع البناء التركيبي للكلام ، فلّما كان قانون النحو قد أوجب تقدير محذوفٍ ليضمن استقامته ، فلمَ لا يكون الأمر كذلك في نصوصٍ حُذفت منها مفاعيلها من غير أن نلجأ إلى القول بعدم الذكر الذي يبتني على فرض عدم المفعول في بعض السياقات اللغوية ؛ لعدم الحاجة إليه ؟

**الوقفة الرابعة :** يذكر الدكتور السامرائي أغراضًا للحذف منها عدم تعلق غرضٍ بذكره ؛ إذ يقول : " كثيرًا ما نرى القرآن الكريم يحذف ما لا يتعلق غرضٌ بذكره ، ويذكر ما هو محطُّ الفائدة ، ويكثر هذا في القصص القرآني ، فمن ذلك قوله تعالى في موسى عليه السلام: **(اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى . فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى . وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى. فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى . فَكَذَّبَ وَعَصَى)** النازعات: ١٧ - ٢١، فأنت ترى أنّه انتقل من تكليفه بالرسالة إلى موقف فرعون ، ولم يذكر أنّه ذهب إليه وقابله ؛ لأنه لا يتعلق غرضٌ بذكره ، فإنه مفهومٌ من السياق ،ولكن ذكرَ ما هو محطّ الاهتمام وهو فحوى الرسالة وموقف فرعون وعاقبته ومآله . " ([[81]](#endnote-81))

أو ليس مسوّغ الحذف ، على ما ذكره الدكتور السامرائي ، هو نفسه مسّوغ عدم الذكر ؟ فهو القائل ، في مورد تعريف عدم الذكر : " فإن لم يكن مما ينبغي ذكره ولا مما يتعلق غرضٌ بذكره ؛ فليس من باب الحذف ... ومن عدم الذكر ما يسمى الحذف اقتصارًا ، نحو قوله تعالى: (**(لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا**) مريم: ٤٢، فهذا ليس من باب الحذف ؛ لأنه ليس القصدُ تعلّق السمع والبصر بمفعولٍ معيّنٍ . " ([[82]](#endnote-82))

 وهذا هو صريح قول الدكتور السامرائي في أنّ علّة عدم الذكر ؛ عدمُ تعلّق القصد به ، فكيف يكون عدم الذكر ليس حذفًا ، مع إنّ كليهما وقع لعلّةٍ واحدةٍ هي عدم تعلّق القصد والغرض به ؟ !

 ولا يفوتني أن أنوّه إلى ما قاله القرطبي في الآية الكريمة سالفة الذكر ، والذي يُثبت أنّ المقصود بمن لا يسمع ولا يبصر هم الأصنام .([[83]](#endnote-83)) فالفعلان في الآية لم يُعدما المفعول بل ثمّة محذوفٌ في الكلام ، وهذا ما يدفع ما قال به الدكتور السامرائي من تجرّد الفعلين من المفعول لعدم تعلّق القصد بهما .

**رأيٌ في (الحذف) و(عدم الذكر)**

ما تمخّض لديّ ، بعد هذه الجولة في الموضوع، أنّ ثمة خلطًا وتشتتًا في استعمال المصطلحين(الحذف وعدم الذكر) ، أدّى إلى قلّة الضبط في تحديد مصداقيهما ومورد كلٍّ منهما.

وما أراه أن يُجعل (الحذف) خاصًّا ومتعلقًا بما حقه أن يُذكر في الأصل ولم يُذكر ، كما نصّ على ذلك الأقدمون ، وبما يستدعيه البناء المعياري للكلام ، وبما يتطلّبه المكون الوظيفي من متعلقاتٍ اعتاد أن تأتي معه ؛ إذ إنّ عملية الحذف وعملية التقدير المرتبة عليها ؛ مبنيتان على فكرتين أساسيتين : الأولى : الإسناد (المسند والمسند إليه) ، والثانية: العمل ، ويتكون من ثلاثة أطرافٍ هي : العامل والمعمول والإثر([[84]](#endnote-84)) ، والحذف يعدّ مفسّرًا لبعض العلاقات اللغوية داخل النمط التركيبي للكلام .([[85]](#endnote-85))

 فالحذف ، على ما أرى ، متعلّقٌ بما وجب ذكره وأُسقط من اللفظ لداعٍ من دواعيه سالفة الذكر ؛ إذ هو قائمٌ على التنازل عن الفائض من النصّ اتكاءً على ما يسدّ مسدّه فيما يحيطه من الكلام أو خارجه ، وكأنّ الحذف ترهّلٌ في جسم الجملة يتخلّصُ منه المنشئُ لها بحذفه من غير أن يسيء إلى إشراق العبارة وإبلاغها المعنى لطرف الخطاب الآخر . فهو ممارسةٌ تداوليةٌ يبيحها ، أكثر ما يبيحها ، السياقُ بحضوره طاردًا لبعض مكونات الكلام التي بالإمكان الاستغناء عنها .

 فالحذف ، إذن، يقع لعلتين : الأولى: دلالةُ غيره عليه (أي: السياق الداخلي والخارجي للكلام) . والثانية : ارتباط المحذوف بمعمولٍ يتطلّبه في الجملة ، شاع في اللغة وجوده . فقولنا: ( كلْ واشربْ)احتوى فعلين متعديين ، أُسقط منهما مفعولاهما ، وهذا الإسقاط للمفعول هو ما أعّد من قبيل الحذف ، كما عدّه جمهور النحويين . فالمفعول محذوفٌ هنا ؛ لأنّ المتكلم أراد الأمر بالأكل والشرب من غير أن يحصرهما بنوعٍ خاصٍّ ، لكن هذا لا يعني أنّ الفعلين سوف لا يقعان على مفعولين بل من البداهة أن يكون هناك مأكولٌ ومشروبٌ حتى يتحقق الفعل نفسه ، وبالإمكان تقدير مفعولٍ لا يُسيء إلى مراد المتكلم ويحقق ، في الوقت نفسه، حضورًا لقانون اللغة ، وليكن المفعول ( ما شئت ، أو ما ترغب) ، وبذلك نضمن الحفاظ على المعنى المراد من وراء حذف المفعول ، وهو التركيز على إيقاع الفعل من الفاعل بالدرجة الأولى من غير تحديد مفعولٍ معيّنٍ له ، ونضمن كذلك تحقيقًا لمعياريّةٍ تعاهدتها اللغة العربية ، وبها تُضبط مسارات الجملة من طريق لآثارها وتأثر بعضها ببعضٍ ؛ إذ إنّ الحذف ليس إلّا " إسقاطٌ لصيغٍ داخل النصّ التركيبي في بعض المواقع اللغوية ، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًّا ؛ لسلامة التركيب ، وتطبيقًا للقواعد . " ([[86]](#endnote-86)) وزيادةً على ذلك نكون قد عملنا على تقليل المصطلحات التي يمكن أن ترد على المسمّى الواحد ، فمرّةً يقال حذفٌ ، وأخرى يقال عدمُ ذكرٍ ، وأخرى يقال إضمارٌ وغيرها من الأسماء .

 أمّا مصطلح (عدم الذكر) ، على ما توصّلتُ إليه ؛ فيكون مع سائر الأجزاء غير الملفوظة في الكلام ، والتي لا يتطلّبها المذكور في الجملة ، من قبيل شبه الجملة أو الصفات أو الأحوال ، وغير ذلك مما لا تقتضيه الصناعة النحوية أو أعراف اللغة ، التي تفرض مفعولًا لكلّ فعل متعدٍ.

فعدم الذكر يتعلق بما يجوز إيراده في الكلام إذا أحوج المعنى إليه ، ويجوز عدم إيراده من غير أن ينقص من البناء النحوي شيئًا ، فهو غائبٌ لفظًا ومعنى ؛ لأنّ السياق الداخلي(الصرفي والنحوي) لا يطلبه ، وكذا السياق الخارجي(المقام) لا يتعلّق به .

 وبالجملة أقول : إنّ (عدم الذكر) يتعلّق بعلتين: الأولى : عدم تعلّق القصد به . والثانية : عدم وجود ما يستدعيه من باقي مكونات الجملة ، فهو لا يرتبط ،من حيث القاعدة النحوية والمعيار، بعلاقةٍ لازمةٍ بينه وبين سائر المكونات الوظيفية في الجملة المنطوقة . فقولنا : جاء زيدٌ ، إذا أردنا أن نفترض له مكملات لم تُذكر معه ، فهي : (أخوك ، مجيئٍا ، مسرعًا ، من المدرسة ، اليوم ، مرةً واحدةً ، ليتعلم) وغيرها من المكملات المحتملة للجملة . إلّا أنّ المتكلم لم يقصدها حينما أنشأ جملته ، ولذلك لم يوردها لفظًا ، ولم يطلبها الفعل أو الفاعل في الجملة النواة الملفوظة ، فهي من قبيل (عدم الذكر) .

 وما أجده ، أيضًا، مما هو أوفى ضبطًا في استعمال المصطلحين ؛ إن يُجعل مقابل الحذفِ الإثبات ، ويُجعل مقابل عدم الذكر ؛ الذكرُ ؛ تخلّصًا من الاشتراك واللبس الذي يحصل بين هذه المصطلحات .

 وأنا ، فيما ذهبتُ إليه ، لم أجانب ما قال به الأقدمون الذين لم يُخرجوا المفعول الذي أُسقط لعدم إرادته ؛ من دائرة الحذف ، وغايةُ الأمر أنّهم جعلوا الحذف على قسمين : الأول: اختصارًا ، وهو أن لا يؤتى بالمفعول لفظًا لكنه مرادٌ معنى ، نحو قوله تعالى :ﱡﭐ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﱠ الضحى: ٣. والثاني : اقتصارًا ، وهو إلّا يؤتى بالمفعول لفظًا ؛ لعدم مدخليته في مراد المتكلم ، فو لا يريده ، نحو قوله تعالى : **(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)**البقرة: ٦٠ ، أي : أوقعوا هذين الفعلين بغض النظر عن ما يقع عليه الفعلان. ([[87]](#endnote-87))

وبهذا يتّضح أنّ المحذوف اقتصارًا عند الأقدمين هو نفسه (عدم الذكر) عند مَن ذكرتُ من المحدثين ، وهذا ما أميل إليه ، وأرى أنّ (عدم الذكر) يتعلق بموردٍ آخر غير ما يتعلق به الحذفُ ، واستعين على إثبات مدّعاي هذا ؛ بما قاله ابن جنّي ، بعد أن جاء على ذكر أنواع المحذوفات وذكر منه حذف الاسم بأنواعه من مبتدأ أو خبر أو مضاف أو مضاف إليه أو صفة أو معطوف أو معطوفٍ عليه أو مفعول به ثم قال بعده : " وإنما كلامنا على حذف ما يُحذف وهو مرادٌ ، فإمّا حذفه إذا لم يُرد ؛ فسائغٌ لا سؤال فيه. وذلك كقولنا : انطلق زيدٌ ، إلا ترى هذا كلامًا تامًّا وإن لم تذكر معه شيئًا من الفضلات مصدرًا ، ولا ظرفًا ، ولا حالًا ، ولا مفعولًا له ، ولا مفعولًا معه ، ولا غيره ، وذلك أنّك لم تُرد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره . " ([[88]](#endnote-88))

وما انتفعتُ به من قول ابن جنّي هذا ؛ أمران :

الأول : أنّه جعل المُسقط من الكلام ، وهو غير مرادٍ ،، أمرًا سائغًا جائزًا لا ضابط له ، وكأنه فيما ذكر من أنواع المحذوفات يقرّر أنّ (الحذف) له مسارات معياريّة لا يمكنه إسقاطها والقفز عليها ، بخلاف (عدم الذكر) ؛ إذ هو أمرٌ سائبُ لا يضبطه ولا يطلبه إلّا مراد المتكلم ، والكلام ،بغيره مع عدم الإرادة ، تامٌّ .

الثاني : أنه جعل (غير الملفوظ) المُسقط وهو مرادٌ ؛ حذفًا وسلك المفعول به فيه ، وجعل المُسقط ، وهو غير مراد ؛ عدم ذكرٍ ، وذكر من أنماطه ما ذكر من الفضلات ، ولم يسلك المفعول به فيها مع كونه فضلةُ ، وهذا عين ما ذهبتُ إليه من كونه ما لا يطلبه اللفظ بالعمل ، وما لا يطلبه المعنى ومراد المتكلم؛ فهو من قبيل(الحذف) ، عند فقدانه من الكلام .

1. **الهوامش**

() - البرهان : 3/ 67-68. [↑](#endnote-ref-1)
2. () - ينظر : المقرب ، 175-176. [↑](#endnote-ref-2)
3. () - ينظر : معاني النحو ، 2/ 82-83 ؛ والتقييد بالمفعولات في القرآن الكريم : 35.( أطروحة دكتوراه) [↑](#endnote-ref-3)
4. () - ينظر : البرهان ، 3/ 67. [↑](#endnote-ref-4)
5. () - الكليات : 1/ 226. [↑](#endnote-ref-5)
6. () - الجملة العربية تأليفها :94. [↑](#endnote-ref-6)
7. () - المصدر نفسه : 94-95. [↑](#endnote-ref-7)
8. () - ينظر: الحذف والتقدير ، 200 . [↑](#endnote-ref-8)
9. () - ينظر : المصدر نفسه ، 246. [↑](#endnote-ref-9)
10. () - ينظر : عناصر تحقيق الدلالة ، 130. [↑](#endnote-ref-10)
11. () - ينظر : دراسات لغوية . 148. [↑](#endnote-ref-11)
12. () - الخصائص: 2/ 544؛ وينظر : توجيه اللمع : 118؛ والمقرب : 127. [↑](#endnote-ref-12)
13. () - مغني اللبيب : 2/ 603-604؛ وينظر : البرهان : 3/ 73-74؛ و الإتقان : 3/ 177. [↑](#endnote-ref-13)
14. () - ينظر : الجملة العربية تأليفها ، 78. [↑](#endnote-ref-14)
15. () - ينظر : مغني اللبيب ، 2/ 605. [↑](#endnote-ref-15)
16. () - ينظر : البرهان ، 3/72. [↑](#endnote-ref-16)
17. () - الجملة العربية تأليفها : 78-79. [↑](#endnote-ref-17)
18. () - الكتاب : 1/ 283. [↑](#endnote-ref-18)
19. () - ينظر : البرهان ، 3/ 69. [↑](#endnote-ref-19)
20. () - ينظر : البرهان ، 3/ 71. [↑](#endnote-ref-20)
21. () - ينظر : البرهان ، 3/ 69؛ وروح المعاني : 30/ 195؛ والقرينة : 259. [↑](#endnote-ref-21)
22. () - قضايا لغوية قرآنية : 96. [↑](#endnote-ref-22)
23. () - ينظر : المصدر نفسه ، 96. [↑](#endnote-ref-23)
24. () -البرهان : 3/ 69. [↑](#endnote-ref-24)
25. () -ينظر : علم الدلالة التطبيقي ، 359. [↑](#endnote-ref-25)
26. () - الإتقان : 3/ 171 . [↑](#endnote-ref-26)
27. () - ينظر : القرينة ، 256. [↑](#endnote-ref-27)
28. () - البرهان الكاشف : 177. [↑](#endnote-ref-28)
29. () - الكشاف : 1166. [↑](#endnote-ref-29)
30. () - معاني القرآن للفراء : 3/ 218. [↑](#endnote-ref-30)
31. () - ينظر : البرهان 3/ 69. [↑](#endnote-ref-31)
32. () - البرهان : 3/ 69. [↑](#endnote-ref-32)
33. () - معاني النحو : 2/ 81. [↑](#endnote-ref-33)
34. () - شرح الحماسة : 1/ 84. [↑](#endnote-ref-34)
35. () - دلائل الإعجاز : 156-157. [↑](#endnote-ref-35)
36. () - المباحث اللغوية : 253-254. [↑](#endnote-ref-36)
37. () ينظر : سياق الحال، 87. [↑](#endnote-ref-37)
38. () ينظر : علم لغة النص ، 174. [↑](#endnote-ref-38)
39. () - ينظر : الاحتكام إلى السياق في توجيه الاحتمال الإعرابي ، 91( رسالة ماجستير) [↑](#endnote-ref-39)
40. () - الكتاب : 1/ 280. [↑](#endnote-ref-40)
41. () - المصدر نفسه : 1/ 181 . [↑](#endnote-ref-41)
42. () - المقتضب : 3/ 254 [↑](#endnote-ref-42)
43. () - الأصول : 2/ 324. [↑](#endnote-ref-43)
44. () - الخصائص : 1/ 233. [↑](#endnote-ref-44)
45. () - شرح المفصل : 1/ 94. [↑](#endnote-ref-45)
46. () - ينظر : الدلالة السياقية ، 107؛ وعناصر تحقيق الدلالة : 137. [↑](#endnote-ref-46)
47. () - دلائل الإعجاز : 161 . [↑](#endnote-ref-47)
48. () - المصدر نفسه : 162. [↑](#endnote-ref-48)
49. () - الكشاف : 1166. [↑](#endnote-ref-49)
50. () - ينظر: مغني اللبيب ، 2/ 611. . [↑](#endnote-ref-50)
51. () - المصدر نفسه : 2/ 612. [↑](#endnote-ref-51)
52. () - ينظر : البرهان ، 3/ 106. [↑](#endnote-ref-52)
53. () - ينظر : البرهان ، 3/ 106. [↑](#endnote-ref-53)
54. () - ينظر : الإتقان ، 3/ 173. [↑](#endnote-ref-54)
55. () - نحو القرآن : 36-37. [↑](#endnote-ref-55)
56. () - الجملة العربية تأليفها : 94-95 ؛ وينظر : معاني النحو ، 2/ 82-83. [↑](#endnote-ref-56)
57. () - الجملة العربية تأليفها : 94-95. [↑](#endnote-ref-57)
58. () - ينظر : الدلالة والنحو ، 254-255. [↑](#endnote-ref-58)
59. () - دلائل الإعجاز : 146. [↑](#endnote-ref-59)
60. () - المصدر نفسه : 154. [↑](#endnote-ref-60)
61. () - ينظر : المصدر نفسه ، 155-156. [↑](#endnote-ref-61)
62. () - ينظر : المصدر نفسه ، 155. [↑](#endnote-ref-62)
63. () - المصدر نفسه : 156. [↑](#endnote-ref-63)
64. () - المصدر نفسه : 160. [↑](#endnote-ref-64)
65. () - المصدر نفسه : 161. [↑](#endnote-ref-65)
66. () - المصدر نفسه : 161-162 . ويذهب السكاكي والجزري إلى كون المفعول في هذه الآيات محذوفًا للاختصار مع إرادته في المعنى ، فالغنم ليست ساقطةً من الاهتمام بالأصالة من حيث إنّ فيها ضعفًا عن المزاحمة ، والمرأتان كذلك فيهما ضعفٌ ، فإذا انضمّ إلى ضعف المسقى ضعفُ الساقي ؛ كان ذلك أدعى للرحمة والإعانة ، ومن هنا يكون المفعول (المسقي) مرادٌ ومقصودٌ في الكلام ، وليس السقي وحده . ينظر : البرهان ، 3/ 115 ، وفي هذا الصدد يذكر القرطبي أنّ ثمة محذوفًا في الكلام ؛ إذ قال : " تذودان ... أي : تطرد وتكفّ وتمنع ... غنمهما لئلا تختلط بغنم الناس ، فحذف المفعول إمّا إيهامًا على المخاطب ، وإمّا استغناءً بعلمه " - الجامع لإحكام القرآن : 16/ 157. [↑](#endnote-ref-66)
67. () - ينظر : دلائل الإعجاز ، 156-160. [↑](#endnote-ref-67)
68. () - المصدر نفسه : 161-162. [↑](#endnote-ref-68)
69. () - ينظر : معاني النحو ،2/ 82-83. [↑](#endnote-ref-69)
70. () - المصدر نفسه : 2/ 83. [↑](#endnote-ref-70)
71. () - ينظر : المصدر نفسه ، 2/ 83-84. [↑](#endnote-ref-71)
72. () - البرهان : 3/ 76. [↑](#endnote-ref-72)
73. () - ينظر : الجملة العربية تأليفها ، 105-106. [↑](#endnote-ref-73)
74. () - ينظر : المصدر نفسه ، 79-80. [↑](#endnote-ref-74)
75. () - ينظر : معاني النحو ، 2/ 83-84. [↑](#endnote-ref-75)
76. () - ينظر : الخصائص ، 2/ 544؛ والجملة العربية تأليفها : 75. [↑](#endnote-ref-76)
77. () ينظر : الجملة العربية ،تأليفها ، 75؛ والمصدر نفسه : 107-108. [↑](#endnote-ref-77)
78. () -ينظر : المصدر نفسه ، 94-95. [↑](#endnote-ref-78)
79. () - التعبير القرآني : 97. [↑](#endnote-ref-79)
80. () - ينظر : الجملة العربية تأليفها ، 83. [↑](#endnote-ref-80)
81. () - المصدر نفسه : 100. [↑](#endnote-ref-81)
82. () - المصدر نفسه : 94. [↑](#endnote-ref-82)
83. () - ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، 2/ 142. [↑](#endnote-ref-83)
84. () - ينظر : المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، 132. [↑](#endnote-ref-84)
85. () - ينظر : الصراع بين التراكيب النحوية ، 170. [↑](#endnote-ref-85)
86. () - الحذف والتقدير : 200. [↑](#endnote-ref-86)
87. () - ينظر : المقرّب ، 175-176. [↑](#endnote-ref-87)
88. () - الخصائص : 2/ 556.

**المصادر والمراجع**

- القرآن الكريم .

- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي( تـ911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، شركة أبناء شريف الأنصاري ، د. ط، بيروت، 2008 م .

- الاحتكام إلى السياق في توجيه الاحتمال الإعرابي (غير) في القرآن الكريم أنموذجًا ، م.د محمد يونس علوان الدهش ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد- كلية التربية /ابن رشد، 2012م.

- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس ، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد ، دار الكتب و ط2، بيروت، 2008م.

- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (تـ316هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي ، د.ط، د.ت.

- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(تـ794هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د. ط، بيروت، 2009م.

- البرهان الكاشف في إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد عبد الكريم الزملكاني (تـ651هـ) ، تحقيق : الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ،ط1، بغداد ، 1974م.

- التعبير القرآني : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الكتب ، د.ط، 1988.

- التقييد بالمفعولات في القرآن الكريم : ياسين عبد الله نصيف ، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية –كلية الآداب ، 2005م.

- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخبّاز ( ـ 639هـ) : تحقيق: فايز زكي محمد ذياب ، دار السلام ، ط 2، القاهرة ، 2007م.

- الجامع لإحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(تـ 671هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ، ط1، بيروت، 2006م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، ط3، بيروت ، 2009م.

- الحذف والتقدير في النحو العربي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار الغريب ، ط1، القاهرة و 2007م.

- الخصائص : أبو الفتح بن جنّي (تـ392هـ) : تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب ، ط3، بيروت ، 2010م.

- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : الدكتور سعيد حسن بحيري ،مكتبة الآداب ، ط1، القاهرة ، 2005م.

- دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (تـ 471هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، شركة القدس ، ط3، القاهرة ، 1992م.

- الدلالة السياقية عند اللغويين : الدكتورة عواطف كنوش المصطفى ، دار السياب ، ط1، لندن، 2007م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب ادين السيد محمود الألوسي البغدادي( تـ1270هـ) ، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، ط2، بيروت، 2005م.

- سياق الحال في كتاب سيبويه ،دراسة في النحو والدلالة : الدكتور اسعد خلف العوادي ، دار حامد ، ط1، الأردن ، 2011م.

- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (تـ643هـ) :، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، 2001م.

- شرح ديوان الحماسة : التبريزي ، عالم الكتب ، د.ط، د. ت.

- الصراع بين التراكيب النحوية ،دراسة في كتاب سيبويه : الدكتور عبد الله محمد طالب الكناعنة ، دار الكتاب الثقافي ، د، ط، بيروت ، 2006م.

- عناصر تحقيق الدلالة ، دراسة لسانية: الدكتور صائل رشدي شديد ، الأهلية للنشر ، ط1، عمان ، 2004م.

- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : الدكتور هادي نهر ، عالم الكتب الحديث ، ط2، القاهرة ، 2011 م.

- علم لغة النصّ ، النظرية والتطبيق : الدكتورة عزة شبل محمد ، مكتبة الآداب ، ط1، القاهرة ، 2007م.

- في المعنى النحوي والمعنى الدلالي : الدكتور خالد إسماعيل حسان ، مكتبة الآداب، ط1، 2009م.

- القرينة في اللغة العربية : الدكتورة كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة ، ط1، عمان، 2009م.

- قضايا لغوية قرآنية ، دراسات نظرية وتطبيقية في المنهج الأصولي بتحليل النصّ القرآني : الدكتور عبد الأمير كاظم زاهد ، مطبعة أنوار دجلة ، ط1، بغداد، 2003م.

- الكتاب: أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر ( تـ 180هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة ، 2004م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (تـ 538هـ) ، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، ط3، بيروت ، 2005م.

- الكليات : أبو البقاء الكفوي( تـ 1094هـ) ، إعداد : عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة ، ط2، دمشق ، 1982م.

- المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ، نشأتها وتطورها حتى القرن السابع الهجري : الدكتور أحمد جمال العمري ، د.ط ، د.ت.

- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (تـ207هـ) : تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، د.ط، بيروت ، د.ت .

- معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك للطباعة والنشر ، د.ط، القاهرة ، 2003م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (تـ 761هـ) ، تحقيق: محمود محيي الدين عبد الحميد ، د. ط، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1990م.

- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد( تـ 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، د. ط، بيروت ، د.ت.

- المقرّب : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الأشبيلي (تـ 669هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الواحد و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية**،** ط1، 1998م**.**  [↑](#endnote-ref-88)